الفقر والبطالة..

9 ملايين يمني لا يحصلون على الخدمات الصحية الأساسية

عبدالله الخولاني

الفقر يواصل فتكه باليمنيين عاما تلو آخر ليصبح أكثر من سكان هذا البلد فقراء وهو ما دفع تقرير حكومي إلى التحذير من تفاقم مؤشرات الفقر إلى مستويات خطيرة يصعب السيطرة عليها .

ويرى التقرير الذي تنفرد "الثورة" بنشره أن الفقر اشد خطرا من إرهاب القاعدة وتحسين مستوى معيشة الناس ورفع دخولهم هو الحل الناجع لمشكلات اليمن المتراكمة.

وتظهر البيانات المالية أن حدة الاختلالات في هيكل الموازنة العامة تزايد خلال الفترة (2010-2013م)، وذلك بسبب عدم الاتساق والتكامل في حزمة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي نفذتها الحكومة خلال هذه الفترة، وبالأخص عند قياس درجة الاتساق والتكامل لهذه السياسات والإجراءات على الأمدين المتوسط والطويل وفي الأهداف العامة للتنمية المستدامة فعلى سبيل المثال نجد أن النفقات العامة الجارية (بدون الدعم) نمت بمعدل سنوي متوسط بلغ (29.34 %) بينما لم يتجاوز معدل نمو الإيرادات الذاتية غير النفطية (19.03 %)، وهذا ما جعل نسبة تغطية الإيرادات الذاتية غير النفطية للنفقات الجارية (بدون الدعم) تنخفض من (61٪) إلى (47.54%) ، ورغم تفاقم هذه الاختلالات في ظل تراجع حجم الإنتاج من النفط وبالتزامن مع نمو حجم الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية على حساب تراجع حجم المصدر من نصيب الحكومة من النفط فإن الحكومة لم تعر موضوع الاختلال في هيكل الموازنة معتمدة على استمرار التزايد في أسعار النفط في السوق الدولية.

انعدام الخدمات

ويؤكد تقرير الاستجابة الإنسانية تضرّر نحو 58% من سكان اليمن (14.7 مليون من أصل 25.2 مليون نسمة) بسبب الأزمة الإنسانية الحاصلة في البلاد,وتبقى الاحتياجات الأشد معاناة محصورة في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى الأطفال وعدم توفر مياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحي الملائمة، وعدم الحصول على الرعاية الصحية .

إن الأزمة الإنسانية في اليمن متفاقمة كما يعتقد التقرير بسبب انعدام الخدمات الأساسية وسلطة الدولة المحدودة في بعض أجزاء من البلاد وسوء إدارة الموارد المتاحة وأن حوالي 13 مليون شخص يفتقرون إلى مصادر محسنة للمياه خاصة في المناطق الريفية، في حين أن 8.6 مليون لا يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية، وهناك أيضاً أكثر من 500,000 نازح وعائد وكذلك أكثر من 243,000 لاجئ معظمهم من الصوماليين .

ووفقاً لدراسة الاحتياجات الإنسانية، فإن العدد الأكبر من الناس الذين هم بحاجة لمساعدة إنسانية يتمركزون في المحافظات ذات الكثافة السكانية مثل حجة والحديدة وذمار وإب وتعز. هذه المناطق، بالإضافة إلى مدينتي صعدة وصنعاء لديها أعلى معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة كما أن النساء والأطفال لايزالون يتحملون العبء الأكبر نتيجة الأزمة، فالعنف ضد المرأة لا يزال قائماً في جميع أنحاء البلاد. كما أن خدمات الاستجابة والإحالة إما ضعيفة أو غائبة، خصوصاً في المناطق الريفية. ويوجد مركز إيواء واحد فقط يوفر ملاذاً آمناً للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في صنعاء.

فنحو 2.5 مليون طفل تركوا مدارسهم. ويتركز 20 %من معدل التسرب في مستواه الأولي في 37 من المديريات الأكثر تضرراً من هذا التسرب، ولا تزال 310 مدارس متضررة جزئياً أو كلياً بسبب النزاعات وفي عدن، هناك ست مدارس لا تزال توفر المأوى للنازحين داخلياً. كما أن حوالي 25 %من الأطفال في المناطق الحضرية و 4.5 %من الأطفال في المناطق الريفية يواجهون شكلاً من أشكال العنف في المنزل أو في المجتمع أو في المدرسة.

الفقر المستوطن

تعود الأزمة الإنسانية في اليمن بالدرجة الأولى إلى الفقر المستوطن، والافتقار الطويل إلى التنمية، والحكم الضعيف، والضغط البيئي، والكثافة السكانية، واستمرار عدم الاستقرار والصراعات السياسية. كما أن انهيار الخدمات الأساسية عقب الاضطرابات السياسية أغرق البلاد في أزمة إنسانية حادة. ويعيش أكثر من 54 %من اليمنيين تحت خط الفقر، ويتم استيراد 90 %من احتياجات المواد الغذائية. ونتيجة لذلك، فإن الأسرة المتوسطة تنفق نحو 43% من دخلها على الطعام. وقد أصبح الفقر والافتقار إلى سبل العيش المستدام والحصول على الدخل جميعها تمثّل عقبات رئيسية في بناء قدرات مواجهة الكوارث في اليمن. كما تفاقمت الأوضاع بسبب الاضطرابات السياسية التي جرت عام 2011م، وهو الأمر الذي أسفر عن إلحاق أضرار كبيرة في البنية التحتية الاجتماعية وزيادة النزوح كما تقلصّت في بعض المناطق سلطات الدولة وأصبح المواطن البسيط عرضة لانتهاكات الحقوق.

تحديات

صعوبة وصول العاملين في المجال الإنساني إلى بعض المناطق تشكل عائقاً رئيسياً أمام إيصال المساعدات الإنسانية في اليمن حيث أدت النزاعات المسلحة والإرهاب وانتشار الجريمة والاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية والعوائق التي تقف وراءها جهات فاعلة في مختلف المحافظات إلى منع العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى المحتاجين كما أدت النزاعات المسلحة على مدى العامين الماضيين إلى عرقلة العمليات الإنسانية في محافظة أبين وبشكل أقل في أجزاء من محافظة شبوة. ولا تزال أبين مع ذلك تعاني من مستويات مرتفعة للغاية في احتياجاتها الإنسانية.

وهناك محافظات الأخرى لديها معوقات شديدة في وصول المساعدات وتشمل هذه المحافظات الجوف والضالع جنوب ، والمحويت وريمة ، والمهرة وهو ما دفع شركاء المجال الإنساني إلى المطالبة بفتح ممرات آمنة للسماح بإيصال المساعدات إلى هذه المحافظات، وهذا يشمل التفاوض مع الجهات الفاعلة غير الحكومية وإقامة شراكات مع منظمات محلية غير حكومية لديها القدرة على تقديم المساعدات في هذه المناطق.

خسارة

وطبقا لتقرير الاستجابة الإنسانية لا يزال عدد العمال اليمنيين العائدين من المملكة العربية السعودية في ارتفاع مستمر بعد التغييرات في قوانين العمل السعودية ،ويقدر أن حوالي 400,000 يمني عادوا منذ شهر أبريل. ومن المتوقع في الأشهر المقبلة عودة 400,000 آخرين. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، فقد عاد 194,682 شخصاً عبر منفذ الطوال الحدودي في محافظة حجة بين شهري يونيو حتى نوفمبر. فالمهلة التصحيحية للسماح للعمال الأجانب بتسوية أوضاعهم في المملكة العربية السعودية قد انتهت في 5 نوفمبر، وهو الأمر الذي أسفر عن زيادة هائلة في عدد الواصلين يومياً إلى اليمن بين 7-3 نوفمبر. وانخفض العدد منذ ذلك الحين واستقر عند حوالي 1,000 عائد يومياً.

واستنادا إلى بيانات المنظمة الدولية للهجرة، كان معظم العائدين من عمال البناء ومزارعين وبائعين وأصحاب محلات ونجارين وحدادين في مدن جيزان ومكة المكرمة وعسير والرياض والمدينة المنورة وغيرها من المدن السعودية.

كما أن أكثر من 75 %من العائدين الذين تم إجراء مقابلات معهم كانوا يرسلون تحويلات مالية شهرية تصل إلى 200 دولار أميركي إلى أسرهم في اليمن.

وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أن هناك خسارة بنحو 5 ملايين دولار أميركي في التحويلات المالية في شهري أكتوبر ونوفمبر. وهناك قلق من عودة العديد من العائدين إلى المناطق التي تعاني أصلاً من انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدل سوء التغذية.

الفقر ينتشر ..حي "العميري" بجدر إنموذجاً

حين تستطلع آراء الناس عن مستوى معيشتهم تدرك للوهلة الأولى حجم المعاناة التي تجتاح الملايين من الأسر اليمنية ،فمستوى الحاجة لتوفير مصاريف معيشتهم اليومية ترتفع بشدة ،ومقدار ما يجنونه في حياتهم من مال سواء كان من دخل الرواتب أو الإنتاج الأسري باتت منخفضة للغاية ،كل هذا يخص الفقراء والذين بلغت مستوياتهم في المجتمع اليمني فوق54% وفقا لتقارير رسمية حكومية ، لكن الوضع يختلف حين تعرف الفرق بين مستوى الإنفاق ومستوى الدخل لمن يسكن في المناطق العشوائية في صنعاء وغيرها هناك تجد أنهم في معانة حقيقية تجسدها أحزانهم وآهاتهم المستمرة ولا تجد كلمة واحدة فقط لتعبر بصدق سوى عنهم سوى بعبارة " الفقر ينتشر" ولا أحد يوقف زحفه.

استطلاع/ أحمد الطيار

حارة العميري

حين ظن السكان في حي العمري بمنطقة جدر بمديرية بني الحارث ذات الطبيعة العشوائية أن مستواهم المعيشي سيتحسن كان ظنهم في غير محله فها هم اليوم وعقب سنوات لم يزدادوا سوى فقر وبطالة وأصبحت منطقتهم مكتظة بالسكان دون خدمات أو فرص عمل فباتوا حاليا طبقة من أشد الناس فقراً على مستوى العاصمة ولا من مجيب.

الفقر

بالنظر لمستوى معيشة السكان في تلك المنطقة وجدنا العديد من الأسر تشكو وتتضجر وبسؤالهم عن مقدار الدخل الميسر لهم اتضح مابين 20-30 ألف شهريا للأسر المكونة من 5أشخاص فما فوق ويأتي هذا الدخل من العمل في مزارع القات بأجر يومي يتصل إلى 800 ريال لرب الأسرة وأحياناً يرافقه ابنه في بعض الساعات ،وهؤلاء من ليس لديهم رواتب من الدولة، فيما آخرون موظفون في الوظائف الهامشية براتب في هذا الحدود.

بطالة

يلفت النظر التوسع في البناء العشوائي بطريقة تفوق الخيال في هذه المنطقة فرغم أن الحارة بنيت بطريقة عشوائية مخالفة لكل الأنظمة والقوانين منذ أكثر من 10 سنوات الا أن توسعها يزداد يوماً بعد آخر وكأنها أصبحت ملاذاً وملجأ للأسر الفقيرة وذوي الدخل الأقل وهذا الشكل يثير الريبة والقلق من ناحيتين الأولى مستوى الهجرة من الريف للمدينة وهو ما ألقى بالمئات من الأسر للبناء في هذه المنطقة والثاني عدم طرح أسئلة واستفسارات حول الأعمال التي سيمارسونها وفرص العمل التي سيزاولونها للحصول منها على رزق وتوفير احتياجاتهم اليومية المعيشية.

في الحي هناك المئات من الأسر التي قدمت من الريف للعيش في صنعاء هذه الأسر لديها العديد من الأولاد والبنات والشباب والشابات بعضهم يستطيع العمل والبعض الآخر يعجز عن الحصول على فرصة مناسبة ، البطالة تزداد سوءاً فالكل يبحث عن العمل ولا يجده، وحده القات وفر لهم عملا مؤقتاً ليقوموا بقطفه في المزارع صباحاً أو كبائعيه طول النهار .

الخدمات

السكان هناك وجدوا أنفسهم في منطقة اشد وطأة من الريف فلا يوجد خدمات كهرباء ولا مياه ولا تلفون ولا حتى شوارع تدخل فيها السيارات وبالتالي تزداد معاناتهم يوما بعد آخر يقول كاتب العدل هناك القاضي عبد الله انه يحس بصعوبة الحياة على الناس هنا بشدة فالأسر التي قدمت من الريف هربا من شطف العيش هناك وجدت نفسها أيضاً في شطف أشد هنا رغم أنهم أحسن حالاً من الريف لتوفر مياه الشرب هنا على الأقل لكن المشكلة الكبيرة لديهم البطالة فلا يوجد عمل يستوعبهم يحسنون به دخلهم ومعيشتهم .

المشكلة

للأمية دور كبير في تحمل وزر البطالة بين سكان حي العميري فالغالبية العظمى من أرباب الأسر ليست متعلمة ولا تمتلك شهادات ولا وظائف حكومية إنما لديها القدرة على الأعمال اليدوية كالبناء والعمل الزراعي وهذه محدودة الفرص هذه الأيام كما يقول صدام حسن الجبري الشاب ذو الخامسة والعشرين ربيعا فهو يحصل على فرص عمل بين الحين والآخر في البناء فيما يجد نفسه عاطلاً أياما كثيرة في الشهر .

صدام يسكن مع زوجته وطفليه في غرفتين بالإيجار في بيت شعبي بـ8000 ريال يقول إنه يجد صعوبة في الوفاء بها آخر الشهر ،أما مستوى الأكل وغيره فهو حسب توفر فرص العمل لديه .

الانتقال من الريف

تبدو المشكلة في أن الهرب من الريف إلى المدينة هو السبب فالكثير من الأسر انتقلت من أرياف حجة والمحويت وريمة وعتمة إلى السكن في حي العميري وربما كانت تظن أن الفرص متاحة لها لتحسين مستوى معيشتها ودخلها لكنها وجدت نفسها في معاناة لا تنتهي فالكثير من الأسر تسكن في بيوت إيجار وبعضهم يمتلك البيت ولا يمتلك دخلاً وآخر لا يمتلك لا بيت ولا دخلاً وهكذا نجد نسبة فقر مرتفعة في هذه المنطقة ولا يوجد لديهم حتى جمعيات خيرية وداعمين من أهل الخير .

تحد

هناك أربعة أسباب رئيسية دفعت بالأسر للهجرة من الريف إلى منطقة جدر تتمثل في عدم توفر فرص عمل تمكنهم من كسب العيش وعدم امتلاك الموارد والأصول مثل الأراضي الزراعية في مناطقهم الأصلية فهم غالباً ما يعتمدون على أنشطة موسمية والذي يعكس تدني فرص العمل وانخفاض عائدها المادي مما يجعل المجتمعات في حاجة وعوز مستمرين وهذا دفعهم للهجرة صوب صنعاء وبالذات المناطق السكنية الرخيصة .

النفقات

يتعرض سكان الحي هناك لضغوطات في حياتهم المعيشية لتوفير نفقات استمرارهم في الحياة فوفقا لدخلهم المحدود يجدون أنفسهم بحاجة ماسة لنفقات تمضي بهم إلى بر الأمان لكنها بعيدة كما يقول منصر العروسي فهو يحتاج مصاريف كثيرة لكن دخله لا يتعدى 30 ألف ريال يقسمها على الإيجار ومستلزمات المعيشة اليومية ويبتعد عن أي مصاريف أخرى وسلع غير ضرورية لحياته وحياة أطفاله حيث يتمنى أن يحصل على دخل بخمسين ألف ريال وسيكون سعيداً حسب رأيه

ارتفاع نسبة الاعالة

تتصف منطقة جدر العشوائية بكبر حجم الأسرة وهذا يعد عاملا رئيسيا للفقر ويلقي بالأعباء على أرباب الأسر بشكل واضح فهناك من الأسر من يزيد أفرادها عن سبعة ومنهم أيضا تسعة وأكثر من ذلك وهذا له تأثيرات سلبية ساهمت في عدم القدرة على تحمل تكاليف مستوى المعيشة والعلاج ونفقات التعليم والذي يؤدي إلى حرمان أطفالهم من التعليم بشكل واسع .

ويشير المدرس فهد محمد إسماعيل إلى أن السكان هنا يعانون من الجوع وسوء التغذية في المرتبة الثانية بالإضافة إلى ضعف التكافل بين أفراد المجتمع وقيام مشاكل وتفكك أسري واسع ،ويرى أن هناك مظاهر لحالات نفسية نتيجة شدة معاناتهم من عدم القدرة على توفير احتياجات أسرهم كما أن من تلك الآثار الوقوع في المديونية نتيجة لجوئهم للاستدانة لسد احتياجاتهم من الغذاء والعلاج أو أية احتياجات أساسية أخرى، بالإضافة إلى الاتجاه نحو الجريمة والإنحراف كأحد أشد عواقب الفقر على المجتمع .

التدخل الحكومي

لم يسجل حتى الآن أي تدخل حكومي يذكر أو من قبل منظمات المجتمع المدني أيضاً ويبدو السبب مثير للغاية فالمنطقة شبه منسية اجتماعيا واقتصاديا رغم قوتها البشرية الهائلة ،ويعتب السكان هنا على أمانة العاصمة لتجاهلها تنفيذ المخططات العمرانية رغم أنها موجودة رسميا منذ العام 2009م وعدم قيامها بشق شوارع الشبكة والتي يعول عليها استقبال أنشطة اقتصادية يمكنها أن توفر فرص عمل في البناء والتشييد والخدمات لمئات الشباب هناك،كما تفتقر المنطقة للمدارس ومراكز الرعاية الصحية وخدمات الكهرباء والنظافة أيضاً وهي ما يؤدي لإصابتهم بالأمراض، ومؤخراً جرفت السيول عدداً من المنازل وتهدمت أخرى ولم يتم مساعدتهم والعمل على التدخل لإنقاذهم كما غرق طالب في حفرة مياه للسيول دون أن يجد من ينقذه من جهات الاختصاص .

خلاصة

سكان المناطق العشوائية بجدر ليسوا وحدهم في هذه المعاناة وحالة الفقر فهناك الآلاف في العاصمة صنعاء يعيشون في فقر مدقع وليس لهم معيل أو دخل سوى المساعدات والإعانات الفردية عبر المساجد والمحلات التجارية ومن خلال التسول اليومي.

معضلة الفقر هذه ليست وليدة الساعة في اليمن فهي ظاهرة منذ عشرات السنيين نعايشها في مناطق عديدة في اليمن ولكنها برزت في الآونة الأخيرة حين تغافلت الحكومة عن الناس وانقادت نحو السياسية وألاعيب السياسيين فتركت الملف الاقتصادي وتفرغت للمراوغات وإرضاء الخصوم الذين يستبيحون مالها وخيراتها دون أن يكون للفقراء نصيب وهكذا تفاقمت على الناس أعباء المعيشة ولم يجدوا أمامهم دخلا مناسبا الأمر الذي ألقى بهم في غياهب فقر لا أول له ولا آخر فما هو رأي الحكومة وماذا ستقول لهم ؟